التقييد بالمفعولات في كلام السيّـــَدة الزهـــــراء (ع) دراسة نحويَّة ـ دلاليَّة

أ٠د٠ محسن حسين علي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم/الإنسانية

الباحث حيدر روميل متعب
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم/الإنسانية
Haider.rommel8@gmail.com

الملخص :

تعدُّ المنصوبات الفضلة المكمِّلة ومنها المفعولات من القيود التي تكسب الجملة إحكامًا دلاليًّا، وهي تحدُّ من الشيوع والإطلاق فيها، وسيحاول البحث . الذي سيتناول المفعولات في الجملة . الكشف عن جمالية نظمها في كلام السيَّدة الزهراء (ع) والقصد من ذلك الوجود، والكشفَ أيضًا عن مسألة كون هذه المقيِّدات تُعدُّ من أدوات المبدع التي يلجأ إليها في إثارة المتلقي، إذ يكون وجودها في بعض الاحيان ضروريًّا في النصِّ؛ ولذا لا يمكن عدّها من الفَضْلات الزائدة على ركني الجملة؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنها.

الكلمات المفتاحية العربية: التقييد، المفعولات، السيدة الزهراء(ع)، يدلُّ، يحدُّ، بيان.

Abstract :

The Mouncobac residue including Mufaullac of restrictions which earn wholesale elegance and beauty, the challenge of common and launch them, and try to find - which will address Mufaullac in the sentence - detection aesthetic presence in the words of Ms. Zahra (peace be upon her) and the purpose of that presence and tries to look also reveals the fact that this issue is one of the tools enrolled speaker creator practiced by stirring in the receiver, it is sometimes necessary presence in the text can not be counted from excess waste on the two pillars of the sentence, it can not be dispensed with.

This Mufaullac in reality linguistic brought in to perform the functions of special language as a statement signed by the act, or confirmation by the actor already, or explain his or statement by the time of the occurrence of the act and the place it is to other functions.

Key words; Resteiction, Mufaullac, Ms.Zahra(peace be upon her),Shows, Limits.

المقدِّمـة

الحمدُ لله الناشرِ في الخلقِ فضلَه، والباسطِ فيهم بالجودِ يَدَهُ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدِ المرسَلينَ، وآله الأطيابِ الميامين، صلاةً زاكيةً زنةَ عرشِ اللهِ، ومدادَ كلماتهِ، وما أحْصاهُ علمُه، وأحاطَ بهِ كتابُه.

أمَّا بعدُ:

فيعرض هذا البحث لقضيَّة مهمَّة وهي قضيَّةُ تقييد الجملة بالمفعولات وتخصيصها والمقصديَّةُ من وراء هذا التقييد، وما يثيرهُ وجود هذه المفعولات من جماليَّة، أو ما يكتسبهُ النصُّ من نظمٍ محكمٍ قد لا يوجد فيه، ولا يتأتّى إليه إلَّا بهذه المقيِّدات أو المخصِّصات في الجملة، فتأتي المفعولات في التركيب اللغويّ لتحقيق أغراضٍ ومقاصدَ ومزايا بلاغيَّة يهدف إليها المتكلِّم.

والتقييد هو: مصطلحٌ معروف ومتداول عند أهل اللغة فقد ذكره ابن فارس (ت٣٩٥هـ) بقوله: "والتقييد أن يذكر بقرينٍ من بعض ما ذكرناه فيكون ذلك القرين زائدًا في المعنى من ذلك أن يقول القائل: زيدٌ ليثٌ، فهذا إنَّما شبّهه بليثٍ في شجاعته، فإذا قال:(هو كالليث الحَربِ) فقد زاد (الحرب) وهو الغضبان الذي حُرِبَ فريستَهُ، أي: سلبها . فإذا كان كذا كان أدهى له"[١].

فذكرُ المقيِّدِ في الكلام يكون لزيادة المعنى، ولهذا قيل: "وإذا زيد عليهما . المسند والمسند إليه . شيءٌ ممَّا يتعلّق بهما أو بأحدهما فالحكم مقيَّدٌ وذلك حيث يراد زيادة الفائدة وتقويتها عند السامع"[٢] . فالقيد في النحو هو: " كلُّ ما في الجملة عدا المسند والمسند إليه"[٣].

ويمكن القول: إنَّ استعمال القيدِ مع المُقَيَّدِ هو ليحدّ من اِطلاقه وشيوعه . فالتقييد يساعد على تحديد دلالة الكلام توكيدًا على ذلك المحدّد، واحتراسًا من احتمال غيره . فوجودُ المقيِّد في الجملة يكسب المعنى بيانًا ووضوحًا ويثير دلالاتٍ متعدّدةً لا يمكن أن يتوصَّل إليها المتلقي إلَّا بوجوده .

وتعدُّ المفعولات كلُّها أدواتٍ للتقييد في العربية؛ إذ إنَّ وجودها في الجملة يزيدُ المعنى وضوحًا وابانةً[٤]، وهذه المفعولاتُ في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغويةً خاصّة، كتأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو احداثه إيّاه، أو تعليلِ قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف[٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المفعول معه من المفعولات المقيِّدة في النحو، إلَّا أنَّني لم أتناوله في دراستي هذه لعدم ورود شواهد له في كلام السيَّدة الزهراءِ (ع) فيما أحصيت .

المطلب الأول: التقييد بـ (المفعول به):

للمفعول به حدودٌ كثيرةٌ وتعريفات متعدّدة إلَّا أنَّها بمجملها لا تخرج عن كونه يدلُّ على ما وقع عليه فعل الفاعل[٦]، وهو من الفضلات، والفضلةُ عند النحويينَ "خلافُ العمدة . والعمدةُ ما لا يستغني عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر"[٧]، فالمفعول به لا يجوز حذفه إذا أدّى حذفُهُ إلى فساد المعنى، وبعبارة أخرى يمكن القول: إنَّهُ فضلةٌ من حيثُ التركيب النحويّ أو الصناعة النحويّة، وعمدةٌ من حيثُ تعلُّقُ الدلالةِ والمعنى بذكره، فهو ذو أهمية في الجملة لا تقلُّ عن أهمية الفاعل في بيان المعنى وايضاح المراد، فقد لا يكتمل معنى من الجمل من غير ذكر المفعول به . ففي قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة:٢١]، نجد أنَّ المفعول به (ربَّكم) قد حصر حدث الفعل (اعبدوا) فيه من دون غيره، وذلك بالخضوع له بالطاعة وافراد الربوبية والعبادة له من دون الأوثان والأصنام والآلهة[٨]. ولأهمية ذكر المفعول في الجملة وبما يحمله من دلالة في أنَّ المعنى لا يتخصَّصُ إلّا بذكره أكَّد الجرجانيُّ (ت٤٧١هـ) أنَّ" حالَ الفعلِ معَ المفعولِ، الذي يَتعدَّى إليه، حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: "ضربَ زيدٌ، فأَسندْتَ الفعلَ إلى الفاعل، كان غرَضُكَ من ذلك أَنْ تثبت الضرب فعلًا له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك إذا عدَّيْتَ الفعلَ إلى المفعولِ فقلتَ: "ضربَ زيدٌ عَمرًا"، كان غرَضُكَ أن تُفيد التباسَ الضربِ الواقعِ مِنَ الأول بالثاني ووقوعَه عليه"[٩].

والمفعول به المذكور في الكلام قسمان[١٠]: صريحٌ وغيرُ صريح، والصريحُ أيضاً قسمان: ظاهر، ومضمر.

وجاءت هذه الأقسامُ في كلام السيّدةِ الزهراءِ ع على النحو الآتي:

أولاً : المفعول به الصريح:

١. الظاهر:

قد ورد المفعول به اسمًا صريحًا ظاهرًا في كلام السيّدة الزهراء(ع) في مواضعَ كثيرةٍ[١١]، منها قولُها في ذكر فضل أبيها j على الأمم جَمْعاءَ:**((فأنارَ اللهُ بأبي مُحمَّدٍ j ظُلَمَها))**[١٢].

فقد ورد المفعول به (ظُلَمَها) اسمًا صريحًا ظاهرًا . وهو قد بيَّنَ ما وقع عليه الفعل، وحَصَرَ حدثَ الفعل فيه من دون غيره. وهذا الذكر له قد زاد في المعنى بيانًا وتوضيحًا لم يكن حاصلًا إلَّا بذكره في الكلام.

وأمَّا دلالة كون هذا المقيِّد (ظُلَمَها) معرّفاً بالإضافة فذلك لأنَّ الإضافةَ أخصرُ طريقٍ وأوجزُهُ، والمقامُ يقتضي ذلك[١٣]، أي أنَّ إضافة (ظلم) إلى الضمير (ها) العائد على (الأمم) في قولها: ((**فرأى الأمَمَ فرقاً في أديانها**))[١٤] قد اختصر الطريق عليها ع في بيان المعنى المراد إيصاله إلى المُخاطَب؛ لأنَّ تعريف (ظلم) من غير إضافته إلى الضمير العائد على الأمم يستلزمُ إعادة مجموعة من الكلمات حتى يتسنّى للمخاطب معرفته كأن تقول: (فأنارَ اللهُ بأبي محمدٍ ص ظُلَمَ تلك الأممِ المتفرّقةِ في أديانها)، ولأنَّ من طبيعة العرب الايجازَ في الكلام وعدمَ الاسهاب فيه إذا دلَّ عليه دليل.

وصفوةُ القول: إنّ ذكر المفعول به الصريح الظاهر في الجملة دون حذفه هو تقييدٌ للمعنى المطلق الذي يحتمله الكلام . وهذا الذكرُ قد أفاد في بيان ما وقع عليه الفعل وتقييد حدث عامله فيه من دون غيره، وكون مجيئه على الأصل أي جاء متأخراً عن الفعل والفاعل دلَّ على أنَّ المخاطبينَ كانت أذهانُهم خاليةً لا يعلمون المسألةَ وهم منصتونَ لسماع كلامها ع، والإفادة منه .

٢. المضمر : وهو قسمان:[١٥]

أ. الضمير المتصل :

ورد المفعول به ضميراً متّصلاً في كلام السيّدة الزهراء ع في مواطنَ كثيرة[١٦] منها قولُها في خطبتها وهي تذكر أباها ص وسبب ابتعاثه من قبل الله تعالى: ((**ابتعثَهُ اللهُ اتْمامًا لأمرِهِ**))[١٧] فقد ورد المفعول به ضميرًا متصلًا بعامله (إبتعث) وقد أفاد ذكر هذا المفعول في الكلام بيان من وقع عليه الفعل، وذلك بحصره حدثَ العامل فيه؛ ممَّا أدّى إلى بيان المعنى المراد وتحديد اطلاقه وشيوعه، إذ انحصرَ العامل في شخصه ص دون غيره ممَّن يحتملهم كلامها ع، وذلك أنَّه لو كان دون غيره من جميع الناس لكان هذا غير صحيح؛ لأنَّ اللهَ تعالى قد بعث غيرَهُ من البشر قبله ص.

وقد يحمل هذا المقيِّد جملةً من الدلالات في هذا النصِّ الشريف منها دلالةُ التفضُّلِ على الرسولِ الأكرم ص بالبعثة والتبليغ من الله تعالى دون غيره كما قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة: من الآية :٦٧] .

وأمَّا الدلالة الثانية فهي صحةُ بعثة النبيِّ محمّدٍ ص من الله تعالى إلى الناس وهدايتهم عن طريق ما جاء به رسول الله ص من الأحكام والقوانين الإلهية التي أنارت الحياة البشرية .

ب . الضمير المنفصل:

ورد المفعول به ضميرًا منفصلًا في كلام السيَّدة الزهراء ع في مواضعَ قليلةٍ من ذلك قولُها في دعائها عقب صلاة المغرب: ((**فإنِّي أسألُكَ وأنا واثقٌ بإجابتك إيّايَ في مسألتي**))[١٨]، فقد ورد المفعول به ضميرًا منفصلًا وهو (إيايَ) لعامله (إجابتك) الذي هو مصدر عَمِل عمل فعله، وقد دلَّ ذكرُ المفعول على بيان من وقع عليه العامل (اجابتك) وحصر حدث الوقوع فيه لا في غيره، وقد أصبح المعنى المرادُ أكثرَ بيانًا ووضوحًا.

ثانياً :المفعول به غير الصريح :

ورد المفعول به اسماً غيرَ صريح في كلام السيّدة الزهراء ع في مواضع قليلةٍ منه قولها في قضيّة الخلافة:((**أُحرِّجُ عَلَيْكُمْ أنْ تَدخلوا بيتيَ بغيرِ إذْني**))[١٩]، فقد ورد المفعول به (أنْ تدخلوا) مؤوّلًا بمصدرٍ والتقدير (أُحَرِّجُ دخولَ بيتي) . وقد أفاد ذكر المفعول به المؤوّل من بيانِ من وقع عليه حدثُ التحريج وحصره فيه دون غيره، ولهذا عُدَّ مقيّداً للحدث، فبذكره عرف السامعُ أنَّ حدث الفعل يقع على مجرّد دخول البيت. وقد كان ذكره في الكلام دليلًا على إرادتها ع الإعلام به حتى تكون الحجّة قد أُلقِيتْ عليهم من قبلها ع، ولأنَّه بحذف المفعول به كما مر سابقا. ينصرف التركيب إلى الاطلاق والشيوع؛ إذ إنَّ حذف المفعول (أن تدخلوا) من الكلام يكون المعنى لمن وقع عليه الفعل (أُحَرِّجُ) مطلقًا محتملًا غيرَ محدَّدٍ و(دخول البيت) يكون أحد الاحتمالات التي ترد في الذهنِ

و"الحَرَج: الحرام"[٢٠]، ويقال: "أحرجَ الرجلُ امرأتَهُ بطلقةٍ أي حرّمها"[٢١]. وورد في الحديث الشريف: ((اللهُمَّ إنِّي أُحَرِّجُ حقَّ الضعيفينِ: اليتيمِ والمرأةِ)[٢٢]، أي أُضيِّقُهُ وأُحرِّمُهُ على من ظلمهما[٢٣].

وقد يكون الغرض من استعمال المصدر المؤوّل لا المصدر الصريح ـ أي (أن تدخلوا) بدلاً من (دخول) ع أنَّ المصدر المؤوّل يفيد الدلالة على تحديد الزمن بحسب الفعل بخلاف المصدر الصريح فإنَّه يحتمل المُضيَّ والحالَ والاستقبالَ؛ إذ ليس في صيغته ما يدلُّ على تحديد الزمن[٢٤].

ويبدو لي – فضلاً على ما سبق ذكره– أنَّ سبب استعمالها المصدر المؤوّل والحرف الداخل على الفعل أنَّها تريد أن تنبّه المخاطَبَ أنَّ تحريجها وتحريمَها لدخول بيتها بدأ من الساعة التي أرادَ هؤلاء الدخولَ إليه، وأنّهُ باقٍ مستمرٌ إلى أن تأذنَ هي ع لمن يريد الدخول له . وكان هذا المراد تأكيدًا لقوله تعالى:﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور :٢٧] .

وأمَّا التقييد بالمفعول به من حيثُ حذفُه فإنَّ النحويينَ يرون أنَّ المفعول به ممّا يُحذف في الكلام كثيرًا، والحذف في ذلك على ضربينِ:

أحدهما: أن يحذف لفظًا ويراد معنىً وتقديرًا[٢٥] كقوله تعالى:﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [سورة الرعد :من الآية:٢٦]، أي اللهُ هو يبسط الرزق ويقدّره دون غيره[٢٦]، وذلك؛ لأنَّ اسم الموصول لابُدَّ له من عائدٍ يرجع إليه من صلته[٢٧] كما ورد في قوله تعالى:﴿ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ﴾[سورة البقرة: من الآية :٢٧٥] .

ومن ورود المفعول به محذوفًا ويراد معنىً وتقديرًا في كلام السيّدة الزهراء ع قولها في مخاطبة الأنصار وتقريعهم لخذلانِهم أميرَ المؤمنينَ ع وابعادِهِ عن الخلافة: **((ألا وَقَدْ أرى أنْ قد أخلدْتُم إلى الخَفْضِ، وأبعدْتُم مَنْ هو أحَقُّ بالبَسْطِ والقَبْضِ.... فَمَجَجْتُم ما دَعيْتُم وَدَسَعْتُم الذي تَسَوَّغْتُم))**[٢٨].

فقد ورد المفعول به محذوفًا لفظًا وهو مرادٌ معنىً وتقديرًا، أي فمججتم ما دعيتموه ودسعتم الذي تسوغتموه؛ وذلك لأنّ اسم الموصول لابُدَّ به من عائد يرجع إليه من صلته كما أشرنا اليه.

وقد سمّى النحويونَ هذا الحذفَ الحذفَ اختصاراً[٢٩]، أي هو ضرب من الإيجاز والتخفيف في الكلام فهو في حكم المنطوق به[٣٠]؛ ذلك أنَّهُ على إرادة (الهاء)، وكان حذفُها تخفيفًا لطول الكلام بالصلةِ، ألا ترى أنّه لولا إرادة الهاء بقيَ الموصولُ بلا عائدٍ فكان في حكم المنطوق به؛ ولأنَّ الدلالة عليه من جهتين: من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد[٣١]، وهذا ما أكَّدهُ ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) بزعمه أنَّ المحذوف إذا دلَّت الدلالةُ عليه كان في حكم المنطوق به[٣٢].

والآخر: ألَّا يذكر المفعول به، وهو غير مراد وهو الذي يسمّيه النحويونَ "الحذف اقتصارًا"[٣٣] وذلك لمَّا يكون الغرض الاخبارَ بوقوع الفعل من فاعله من غير تعرض لمن وقع به الفعل[٣٤]، والمبالغةَ بترك التقييد[٣٥]، كقوله تعالى:

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [سورة الليل:٥]، إذ لم يُذْكَر في النصّ القرآني مَن أُعطِيَ، ولا ما أُعطيَ، وإنّما أراد أن يصفَهم بصفة الإعطاء والتقوى[٣٦] .

ومن ورود حذف المفعول به اقتصارًا في كلامها ع قولها في مقدِّمة خطبتها وهي تحمد الله تعالى وتثني عليه: **((الحَمْدُ للهِ على مَا أنعمَ وَلَهُ الشّكرُ على مَا أَلْهَمَ))**[٣٧]، فقد ورد العامل (أَلْهَمَ) وهو ممّا قد حذف مفعولُه اقتصارًا؛ لأن الغرض هو الاخبار بوقوعه من فاعله دون التعرض لمن وقع به .

ويرى الدكتور فاضل السامرائيُّ أنَّ الضرب الثاني من حذف المفعول به هو ليس من باب الحذف، بل هو من باب الإقتصار على الحدث وصاحبه من غير إرادة المفعول، وليس له تقديرٌ ولا نيّةٌ [٣٨].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أن الباحث إنَّما قد ذكر الضرب الثاني من ضربي حذف المفعول به المسمى (اقتصارًا) وذلك لمجرد اعلام القارئ عن صور حذف المفعول، حيث إنَّ حذف المفعول في مثل هذه الحال لا يكون المفعول به مقيّدًا لعامله؛ لأنَّ معنى الجملة يكون مطلقًا، إذ يجول في ذهن المتلقي الشيء المحذوف – ضيقًا واتساعًا – بغية الوصول إلى شيء محدّد يجلي ما ذهب إليه في مخيلته [٣٩].

ولا يقتصر هذا الحذف . سواء اكان جوازًا أم وجوبًا . على المفعول به وحده، بل يشمل أيضًا حذف العامل فيه، وهو على ضربين:

الأول : حذف واجب[٤٠].

والآخر : حذف جائز[٤١].

ويشترط النحويونَ لصحة الحذف وجود دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ وألَّا يكون في الحذف ضررٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ يقتضي عدمَ صحَّةِ التعبير في المعيار النحويّ[٤٢].

وقد يكون الغرض من الحذف الإيجاز والاختصار وظهور المعنى والفراغ بسرعة للوصول إلى المقصود[٤٣].

وقد ورد في كلام السيدة الزهراء ع حذف عامل المفعول به وجوبًا وجوازًا ، فمن ورود حذف العامل وجوبًا قولها ع للخليفة الأوّل: ((**لَقَدْ عَلِمْتَ الذي ظَلَمْتَنا عَنْهُ أهلَ البيتِ .....وَمَا أفاءَ اللهُ علينا من سَهْمِ ذوي القُرْبَى**))[٤٤].

إذ ورد عاملُ المفعول به (أهلَ البيت) محذوفًا وجوبًا وذلك للاختصاص، أي أخصُّ أو أعني أهلَ البيت .

والمنصوبُ على الاختصاص عند النحويين :"هو اسم معمول لأخصُّ واجبُ الحذف"[٤٥]. وقيل: هو "قصر الحكم على بعض أفراد المذكور"[٤٦].

والباعث عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيانٍ [٤٧]، و" الغرضُ الأصلي منه هو التخصيصُ والقصرُ"[٤٨].

إنَّ ورود المخصوص (أهلَ البيتِ) منصوباً على المفعولية قد أفاد تقييدَ العامل المحذوف وجوباً (أخصُّ أو أعني) وذلك بحصر حدثه فيه دون غيره، وهذا ممَّا أفاد في بيان المعنى ووضوحه لدى المتلقي، والباعث على الاختصاص في كلامها ع هو زيادة البيان بدليل السياق؛ إذ إنَّ سياق الكلام يتضمّنُ مسألةَ الظلم، وكان لابُدَّ من بيان الظالم والمظلوم ومن خلال الاختصاص قد بان للمتلقي ما يريده المتكلم، وقد أدّى هذا الاختصاص إلى تقوية المعنى المراد و توكيده.

ومن ورود المفعول به وعامله محذوف جوازاً قولها ع لأبيها j بعد زواجها من أميرِ المؤمنين ع عند سؤالِهِ لها عن رؤيتِها له: ((**يا أبه خيرَ زوجٍ**))[٤٩] إذ ورد المفعول به (خيرَ زوج)، مقيّدًا لعاملهِ المحذوف جوازًا . الذي دلَّ سياق المقال عليه وذلك لكونه جوابًا لسؤال وقع[٥٠] وهو قول أبيها ص لها : ((**كيفَ رأيتِ زوجَكِ ؟**))، ممَّا أفاد ذكر هذا المفعول به للعامل المحذوف جوازًا في بيان من وقع عليه الفعل المحذوف وإلى حصرِ حدثه فيه من دون غيره.

ويمكن القول: إنَّ الداعيَ من حذف هذا العامل دون ذكره في كلامها ع . هو اختصارٌ في التعبير واحترازٌ عن العبث بناءً على الظاهر[٥١]، وذلك بكون المحذوف يمكن إدراكُه وفهمُه من المتلقي لدلالة قرينة المقال ولكونه متعيّناً حقيقةً. والأصلُ في المفعول به التأخّرُ عن الفعل والفاعل، وقد يقدّمُ المفعول به عليهما جوازًا أو وجوبًا[٥٢]. وإنَّ ورودَه مقدَّماً على الفاعل أو عليهما معاً في الكلام إنّما هو من باب تقديم ما حقُّه التأخير.

ويُعدُّ أسلوبُ التقديمِ والتأخيرِ "أَحَدَ أَسَالِيبِ الْبَلَاغَةِ فَإِنَّهُمْ أَتَوْا بِهِ دَلَالَةً عَلَى تَمَكُّنِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ وَمَلَكَتِهِمْ فِي الْكَلَامِ وَانْقِيَادِهِ لَهُمْ وَلَهُ فِي الْقُلُوبِ أَحْسَنُ مَوْقِعٍ وَأَعْذَبُ مَذَاقٍ"[٥٣]، وقد التفت سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى المعاني البلاغيّة من تقديم المفعول به قائلًا: "فإن قدّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛

لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ. فَمن ثَمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٥٤).

وقد ورد المفعول به مقدّمًا على الفاعل أو على الفعل والفاعل معًا في كلام السيّدة الزهراء ع في مواطنَ متعددةٍ يمكن ذكرُها مقسّمةً على الأنحاء الآتية:

أولاً: تقديم المفعول به على الفاعل جوازا:

الأصلُ أنْ يتقدَّم الفاعل على المفعول – كما أشرنا سابقا – وهو التعبير الطبيعيُّ في اللغة (٥٥)، وقد شاع وكثر تقديمُ المفعول على الفاعل حتى أصبح متعالمًا غيرَ مستنكرٍ(٥٦). وهذا التقديم للمفعول على الفاعل قسمان: جائز وواجب(٥٧)، وما كان مقدّمًا وجوبًا فإنَّ الملاحظ فيه هو مراعاةُ الصناعةِ النحويَّة، وبعبارة أُخرى أنَّنا نبحثُ عن دلالةِ التقييد فيما يكون متقدّمًا ومتأخرًا، والحال تختلف في المفعول به المقدّم وجوبًا، فإنَّه لا يمكن أنْ يتأخَّرَ حتى يمكننا البحث عن دلالة تقييده من حيثُ تقديمه وتأخيره وجوبًا.

ومن شواهد هذا النمط في كلام السيّدة الزهراء ع ما ورد في دعائها عقب صلاة المغرب: ((**الحمدُ للهِ الذي لا يبلغُ مدحتَهُ القائلونَ، والحمدُ للهِ الذي لا يحصي نعماءَهُ العادّونَ، والحمدُ للهِ الذي لا يؤدّي حقَّهُ المجتهدونَ**))(٥٨)، إذ ورد المفعول به (مدحتَه، نعماءَه، حقَّه) مقدّمًا جوازًا على فاعله، وقد دلَّ هذا التقييد بالمفعول به على بيان ما وقع عليه الفعل، و حصر حدث الفعل فيه من دون غيره وهو ممَّا أفاد بيانًا ووضوحًا في المعنى المراد .

والغرض من تقديم المفعول به على فاعله إنما يدور على العناية والاهتمام بالمتقدم(٥٩)؛ لأنّ العرب: إنّما يقدّمونَ الأهمَّ والذي هم بشأنهِ أعنى(٦٠)، فتقديم المفعول به في كلامها ع جاء لكونه مرتبطًا بالله تعالى وما ارتبط بالله وعاد إليه فهو الأهم والأعنى ممّا ارتبط بغيره، وقد يكون غرض التقديم أيضًا هو التوسّع في الكلام، وعدم التقييد بالأصل إذا لم يكن التقديم مخلًّا بالمعنى المراد. وقد تكون دلالة المفعول به (مدحته، نعماءه، حقه) وهو معرَّفٌ بالإضافة، لكون الإضافة تعيينًا لطريق إحضار معناه في ذهن السامع(٦١) ممّا يجعل ادراك المعنى سهلًا .

ثانيا: تقديم المفعول به على فعله وفاعله جوازاً .

ورد المفعول به مقدّمًا على فعله وفاعله جوازًا في كلامها ع وهي تخاطب من ادّعى أنَّ أهلَ البيتِ ع لا يرثون رسول الله ص في أمواله وقد جاء في كلامها نصٌّ مقتبسٌ من كلام الله تعالى:((**وَأَنْتُمُ الآنَ تَزْعُمونَ أنْ لا إرثَ لنا أَفَحُكْمَ الجاهليَّةِ تبغونَ؟** أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)) (٦٢)، فقد ورد المفعول بهَ (حكمَ الجاهليةِ) مقدّمًا على عاملِه (تبغونَ) جوازًا، وقد أفاد أيضًا في بيان ما وقع عليه الفعل، وحصر حدث الفعل فيه، وهذا البيان للذي وقع عليه حدث الفعل قد ضيّق المعنى وحدّده .

وقد دلّ تقديم المفعول به على الاختصاص والحصر أي أنَّ ادعاءَكم في عدم حقِّنا من إرث رسول الله ص إنّما هو ادعاءٌ مختصٌّ ومحصورٌ في زمن الجاهليّةِ لا في زمن الإسلام ، والإنكار والتوبيخ هو معنى الاستفهام في قولها: ((أَفحكمَ الجاهليةِ تبغونَ؟)) وذلك؛ لأنَّ منعَ البنتِ من الإرث كانَ حُكمًا جاهليًا، واللهُ سبحانَه وتعالى قد أبطلَ ذلك الحكمَ بقوله تعالى:﴿يوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء :من الآية:١١]. فهنا إثباتٌ على أنَّ الإناثَ يرثْنَ أيضًا إلاّ أنَّ لكل أُنثى نصفَ ما للذكر من الإرث(٦٣).

وكان استعمالُ الزهراء ع للفعل (زَعَمَ) في كلامها دليلًا على ذمِّهم وتوبيخِهم لمنعهِم حقَّها من أبيها ص؛ إذ لم يرد الفعل (زَعَمَ) في القرآن الكريم إلّا في مورد الذمِّ [٦٤]، و"الزعم يستعمل فيما يذمُّ كقوله تعالى:﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [سورة التغابن:٧]، حتى قال بعضُ المفسرينَ: الزعمُ أصلُه الكذب"[٦٥]، كذلك الحال بالنسبة إلى كلام الزهراء ع إذ لم ترد فيه إلّا في مورد الذم، إذ عبّرت عن دعوى أبي بكر بـ (زَعَمَ) إشارةً منها إلى أنَّ هذه الدعوى غيرُ مطابقةٍ للحقيقة[٦٦]، وكانت دلالة تقديم المفعول على فعله وسبقه بهمزة الاستفهام هو أنَّ الشكَّ قد وقع فيه لا في عامله[٦٧]، أي أنَّ إقدامكم على منع أهل البيت من الإرث يجعل الآخرينَ في موضع الشكِّ في اسلامكم وايمانكم؛ لأنَّ هذا الحكمَ الذي تبغونَهُ إنّما يحكم به حكّامُ الجاهليةِ[٦٨] بأهوائهم ورغباتهم فهو حكمُ الشيطانِ[٦٩].

المطلب الثاني : التقييد بـ(المفعول المطلق):

يرى النحويون أنَّ المفعول المطلق:" هو المصدرُ المنتصبُ توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده، نحو: ضربتُ ضربًا وسرتُ سيرَ زيدٍ وضربتُ ضربتينِ"[٧٠]، وقد يذكر بدلًا من التلفظ بفعله، نحو: صَبْرًا على الشدائدِ [٧١].

أمّا أنواعُ المفعول المطلق وأغراضُه فإنَّ جمهور النحويينَ يذهبون إلى أنّه يُقَسَّمُ على ثلاثة أنواع هي :[٧٢]

١- المؤكِّد لعامله .
٢- المبيِّن لنوعه.
٣- المبيِّن لعدده .

و يرى قسمٌ من النحويينَ المحدثينَ أنّه ينقسم على الانواعِ الآتية:[٧٣]

١- المفعول المطلق المؤكِّد.
٢- المفعول المطلق المبيِّن، وهو نوعان: مبيِّنٌ للنوع، ومبيِّنٌ للعدد.
٣- المفعول المطلق النائب عن الفعل.

ويبدو لي أنَّ التقسيم الثاني أكثرُ دقّةً وشمولاً لأنواع المفعول المطلق لذا تراني قد اعتمدته في إيرادي الشواهدَ التي وردت في كلام السيّدة الزهراء ع وعلى النحو الآتي:

أولاً : المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله:

قد سمّى اكثرُ النحويين المفعول المطلق في نحو(سِرْتُ سَيْرًا) مؤكدًا لعامله[٧٤]، والحقيقةُ أنّه في (سرتُ سيرًا) مؤكِّدٌ لمصدرِ الفعلِ لا الفعل؛ إذ إنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ مقترن بزمن، أمَّا المصدر فهو الحدث المجرَّد، فأنت عندما تقول (قمتُ قياماً) تكون قد أكدّتَ الحدثَ وحدَه، ولم تؤكّدِ الحدث والزمن جميعًا[٧٥] .

ولهذا نجد الرضيَّ(ت٦٨٦هـ) مدافعًا عن النحويينَ بسبب تسميتهم المفعول المطلق في نحو: سرتُ سيرًا، بالمؤكد لفعله معلِّلًا ذلك بقوله: "المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، ومن وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سمّوهُ تأكيدًا للفعل توسّعًا ، فقولك: (ضربتُ) بمعنى أحدثتُ ضربًا، فلمّا ذكرتَ بعده (ضرباً)، صار بمنزلة قولك: أحدثتُ ضربًا ضربًا فظهر أنَّهُ تأكيدٌ للمصدر وحده، لا للاخبار والزمان اللذينِ تضمَّنهما الفعلُ"[٧٦] .

وقيل: إنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لعامله: "هُوَ عِوَضٌ عَنْ تَكْرَارِ الْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ فَقَوْلُكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ثُمَّ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ وَاعْتَاضُوا عَنِ الْجُمْلَةِ بِالْمُفْرَدِ"[٧٧].

ويؤتى به لتقوية عامله وتقرير معناه[٧٨]. والمراد بتقوية العامل هو: "التشديدُ والتثبيتُ في النفس، وذكرُ الشيء مرتينِ أوقعُ في النفس من ذكره مرةً واحدةً"[٧٩] ، وأمّا التقرير فيراد به رفع توهم المجاز"[٨٠] .

وبهذا تكون فائدة المصدر المؤكّد رفعَ الوهم والمجاز عن الحدث لا عن المحدِّث عنه، فإذا قلت: ضربَ الأميرُ احتمل مجازينِ: الأوّل :اطلاق الضرب على مُقدّماته .

والثاني : اطلاقُ الأمير على أمره، فإذا أردتَ رفعَ المجازِ الأوّل أتيتَ بالمصدر فقلت: ضَرْبًا، وإن أردتَ الثاني قلتَ: نفسُه أو عينُه(٨١).

وممّا تقدم يتبيّن لنا أنَّ وظيفة المفعول المطلق المؤكّد لمعنى عامله هو توكيدُ الحدث الذي تضمّنه معنى العامل وإبعاد المجاز فضلاً عن تقوية عامله وتثبيته في النفس ، فالتوكيد الذي يحدثه أشبهُ بالتوكيد اللفظي الذي أكّدَ الحدث في الفعل .

ومن ورود المفعول المطلق المؤكِّد لعامله في كلام السيدة الزهراء ع قولها في وصف حال الأمَّة بعد انتقال النبيِّ الأكرم محمدٍ ص إلى الرفيق الأعلى: ((**فَتِلْكَ وَاللهِ النَّازلةُ الكُبرى، والمصيبةُ العُظْمى، لا مثلها نازلةٌ، ولا بائقةٌ عاجلةٌ، أعلنَ بها كتابُ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ في أَفْنِيَتِكُم، وفي مَمْسَاكُم وَمَصْبَحِكُم يَهْتفُ في أفنيتِكُم هُتافًا وصُراخًا**))(٨٢)، حيثُ أضافت الزهراء ع القيدَ المفعول المطلق (هُتافًا) في النصِّ، وهذا القيد إنّما جاء لأضفاءِ لمحةٍ عميقةٍ جديدةٍ على المعنى من دونها يتصدّع المعنى ويختلُّ المضمون المراد ايصاله إلى المتلقي؛ إذ كان لها ع أنْ تكتفيَ بالفعل فحسب، فتقول: (يهتف في أفنيتكم)، غير أنّ هذا لا يفي بالغرض العميق المطلوب اثباته في النصّ، لذا جاء التقييد بالمفعول المطلق المؤكّد لعامله لرفع توهم كون الهُتاف مجازًا، وتثبيتِ الحدث على حقيقته؛ إذ إنَّ الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر المؤكد يفيد نفس الحقيقة، والذي أفاده هو أحدُ محتمليْ الفعل وهو الظاهر منهما(٨٣).

و"هتف به هُتافا إذا صاح به ودعاه"(٨٤)، وعليه فقد دلَّ المفعول المطلق (هُتافًا) على تأكيد عامله، ورفع المجاز عنه، وأنَّه جيء به لتقوية معنى عامله وتقريره برفع الشكِّ عنه، وإثبات معناه حقيقيةً لا مجازًا(٨٥)، إذ إنَّ المتكلم:" إنّما يأتي بالتوكيد لرفع توهم التجوّز إذا ظنَّ غفلةَ السامع عن حمله على معناه الحقيقي"(٨٦) .

فقد أثبتَ هذا القيد معجزة القرآن الكريم من كونه داعيًا حقيقيًّا في بيان أحوال الناس وتقرير مصيرهم على مرور السنين.

وصفوة القول : إنَّ (هُتافاً) مصدر معناه التأكيد وإنَّ هذا الهُتاف حقيقةٌ لا مجازٌ، لأنَّ المجازَ لا يؤكَد(٨٧)، فدلَّ على وقوع الفعل حقيقةً .

ومن ورود المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله أيضًا قولها ع للخليفة الثاني في قضية فدك وردِّ شهادتها: ((**إنَّ مَن أذهبَ اللهُ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وطهّرَهُم تطهيرًا لا تجوزُ عليهم شهادةٌ ؛لأنَّهُم معصومونَ مِن كُلِّ سوءٍ ، مُطَّهرونَ من كُلِّ فاحشةٍ**))(٨٨)، فقد ذُكِرَ القيد المصدر المؤكّدُ لمعنى عامله (تطهيرًا) لإثبات الحدث على حقيقته، أي تطهيرًا حقيقيًّا خالصًا بكل ما يحمل التطهير من معنى، ولرفع احتمال المجاز عنه؛ وذلك لأن المجاز لا يؤكد، كما ذكرت قبل قليل.

ففي القيد (تطهيرًا) دلالةُ الردِّ على القائلينَ بعدم عصمة أهل البيت ع من جهة، ومن جهة أخرى ينطوي القيدُ على دلالة تمييز أهل البيت ع على سائر الناس – عدا الأنبياء والرسل – من أنّه سبحانه وتعالى طهّرهُم من كلِّ دنس ورجس.

ثانياً: المفعول المطلق المبين للنوع:

اتفق جمهور النحويين على أنَّ المفعولَ المطلقَ المبينَ للنوعِ هو أحدُ أنواع المفعول المطلق، فقد ذكرهُ سيبويهِ في كلامه عن دلالة المصدر بقوله: "إنّما يجيءُ ذلك على أنْ تبيّنَ أيَّ فعلٍ فعلتَ ؟ "(٨٩)، فهو "يذكر لزيادة فائدةٍ على ما في الفعل"(٩٠)، كقولك: ضربتُ المسيءَ ضرباً شديداً، وقمتُ قياماً طويلاً، فقد أفدتَ أنَّ الضربَ شديدٌ والقيامَ طويلٌ(٩١).

والغرضُ من المصدر المبيِّنِ للنوع أمران معاً: الأول: توكيدُ معنى عاملهِ المذكور.

والآخر: بيانُ نوعهِ[٩٢]، وأنَّ بيانَ النوعِ هو الأهمُ والمقصود منه[٩٣]. ولمّا كان المقصودُ منه بيانَ النوعِ اقتصروا على تسميته بالمبينِ للنوع؛ لأنّه "إن وجدَ معنى زائدٌ عليه سمّيَ بما أفاده الزائد، وإلا سُمّيَ باسم التوكيد"[٩٤]، فغرضُ التوكيد يكون لازمًا للمفعول المطلق وإن كان الغرض الأهم غيرهُ إذ ليس من الممكن بيان النوع وحده من دون توكيده لمعنى عامله[٩٥] .

وقد أتى المفعول المطلق المبيّن للنوع في كلام السيدة الزهراء ع على ضربين :

الأول: الموصوف:

قد ورد المصدر الموصوف في كلامها ع وذلك قولها لنساء المهاجرين والأنصار وهي تذكر حال الأمّةِ فيما لو كان أميرُ المؤمنينَ ع هو الخليفة بعد رسولِ الله ص غير أبي بكر: ((**وتاللهِ لَو مَالُوا عَنِ المَحَجَّةِ اللّائحةِ وزالوا عَن قَبولِ الحُجَّةِ الواضحةِ، لردَّهُم إليها، وَحَمَلَهُم عَليها، وَلَسَارَ بِهِم سَيْراً سُجُحًا**))[٩٦]. إذ جاء المفعول المطلق (سيرًا سُجُحا) قيدًا في كلامها ع وذلك بيانه نوع السير وايضاح صفته. وبهذا يكون القيدُ (سيرًا سُجُحًا) قد أفاد بيان نوع الفعل العامل وتخصيصه بكونه سهلًا بعيدًا عن الأذى والمشقّة فضلًا على توكيده؛ إذ لا يتحقَّق بيان النوع وحده بغير توكيده معنى العامل له[٩٧].

ومن هنا يتبيَّنُ لنا بأنَّ المفعول المطلق المبين للنوع يأتي قيدًا لعامله وذلك بتخصيصه دون ابهامه وشيوعه، ويكون الغرض منه أمرين معاً هما: توكيدُ عامله المذكور وبيانُ نوعه، ويكون بيانُ النوع هو الأهم منهما كما ذكرت آنفا .

الآخر: المضاف:

قد ورد المفعول المطلق المبيّن للنوع مضافًا في كلامها ع، منه قولُها في خطبتها، وهي تذكر أباها ص وانتقاله إلى الرفيقِ الأعلى: ((**ثُمَّ قَبضَهُ اللهُ إليهِ قبضَ رأفةٍ واختيارٍ ورغبةٍ وإيثارٍ**))[٩٨]، إذ نجد أنَّ المفعول المطلق(قَبْضَ رأفةٍ) قد جاء في كلامها ص لبيان نوع العامل فيه وايضاح صفته، فضلًا على توكيده، فقد دلَّ هذا القيد على كون عمليةِ قبضِ روحِ النبي محمدٍ ص كانت يسيرةً بعيدةً عن العناء والأذى متّسمةً بالاختيار والرغبة والإيثار وقد دلّت كلمة (اختيار) على أن يكون القبض من الله تعالى له ص ما هو خير له، أو باختيار منه ص[٩٩]، وهذا يدلُّ على عظمة رسول الله ومنزلته عند الله تعالى. فقد أوضح القيد (قبضَ رأفةٍ) للمتلقي نوع القبض لروح المصطفى ص وبيان صفته.

والملاحظ في هذا النصِّ الفاطميّ المبارك يجد أنَّ تكريمَ اللهِ تعالى نبيَّهُ محمَّدًا ص في دار الخلود في علّيِّين ،، بعد أداء مهمَّاتهِ العظمى، جاء مناسبًا لمكانة النبي نفسهِ، في نقله على أيسر الأحوال من دار الدنيا إلى دار الآخرة .

ثالثا: المفعول المطلق المبيَّنُ لعدد عامله:

لم يختلفِ النحويونَ في كون المفعول المطلق المبيِّنِ لعدد عامله نوعًا من أنواع المفعول المطلق، وأنَّه " يذكر لزيادةِ فائدةٍ على ما في الفعل، نحوَ قولك: ضربتُ ضربةً وضربتينِ، فالمصدر ههنا قد دلَّ على الكمّية؛ لأنَّ بذكرهِ عرفتَ عددَ الضربات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل"[١٠٠]، وقد يكون العددُ مبهمًا غيرَ معلومٍ، نحو: ضربتُهُ ضرباتٍ[١٠١].

وبهذا يكون الغرض من المفعول المطلق المبين للعدد هو إظهار عدد مرات وقوع الحدث، وإذا كان العددُ مبهمًا غيرَ معلومٍ نحو: (ضربتهُ ضرباتٍ) فإنَّنا نستفيد من كلمة (ضرباتٍ) أنَّ الحدثَ تكرَّرَ لكن لا نعرفُ على وجه التحديد المرّات المكررة من كلمة (ضرباتٍ) سوى معناها العام الذي يشير إلى أنَّ الفعل قد تكرَّر وقوعه. فمع بيان عدد مرات وقوع الفعل يدلُّ على التوكيد[١٠٢]، غيرَ أن بيان العدد هو الأهم[١٠٣].

ومن ورود هذا النوع في كلام السيِّدة الزهراء ع قولها لأسماءَ بنتِ عُميس ع وهي تحدّثُها عمَّا سمعته من المحادثةِ بين أمير المؤمنين ع والأرض ليلةَ عُرْسِها: ((**سمعْتُ الأرضَ تحدّثُهُ ويحدِّثُها، فأصبحتُ وأنا فزعةٌ، فأخبرتُ والدي ص فسجدَ سجدةً طويلةً، ثم رفع رأسَه وقال: يا فاطمةُ أبشري بطيبِ النّسلِ**))[١٠٤]، إذ نجدُ أنَّ المفعول المطلق (سجدةً) قد

أفاد في بيان عدد مرات حصول الفعل ووقوعه، إذ لم يكن ذلك معلومًا عند المتلقيّ من الفعل (سجد)، وكذلك أفاد توكيد الحدث وتقويته وتقريره ودفع المجاز عنه. فقد أفاد هذا القيد في المعنى زيادة ليست في الفعل وهي التحديد والاختصاص بالعدد(١٠٥). وقد دلَّ الوصفُ (طويلةً) على تخصيص متبوعه بأن قصر على الطول دون ضده .

وبهذا ندركُ أنَّ المفعولَ المطلقَ المبيِّن للعدد يأتي تقييدًا لعامله وذلك ببيانِ عدد مرّاتِ حصوله، وأنَّه كلما وصف صار أخصَّ وأنقصَ شياعًا.

رابعاً: المفعول المطلق النائب عن الفعل:

قد عدَّ قسمٌ من النحويينَ وخاصةً المتأخرينَ والمحدثينَ هذا النوعَ من المفعول المطلق قسمًا قائمًا برأسه، إذ قال الخضريُّ (ت١٣٨٨هـ): "فالمصدر إمَّا مؤكّدٌ، أو نوعيٌّ، أو عدديٌّ، أو بدلٌ من فعلِهِ، ولا ضررَ في زيادة ذلك"(١٠٦) .

ويعدُّ هذا النوع من المفعول المطلق غيرَ مؤكد لعامله؛ لأنَّ المؤكّد مسوقٌ لتقوية عاملِهِ وتقريرِ معناه، وحذفُ العامل ينافي ذلك(١٠٧)، وكذلك: "أنَّ المصدرَ المؤكّد لا خلاف في أنَّه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا ؟، والصحيح أنه يعمل فـ(زيداً) في قولك: (ضرباً زيداً) منصوب بـ(ضرباً) على الأصح"(١٠٨)، فدلَّ هذا على أنَّه غيُر مؤكدٍ لعامله.

ومن أهمّ أغراضِ المصدر النائب عن فعله المبالغةُ في تأدية المعنى من عامله فهو أبلغُ وأقوى(١٠٩)، وكذلك في إفادته الاختصار، ومن العلماء من يرى أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله زيادةً على ما ذكرنا من أغراضه فإنَّه يعطي معنى التوكيد ففي قوله تعالى:﴿ فَإِذا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[سورة محمد: من الآية:٤]، يقول الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ): " فضربَ الرقابِ أصله: فأضربوا الرقابَ ضَرْبًا، فَحُذِفَ الفعلُ، وقُدِّمَ المصدرُ فأنيبَ منابَه مضافًا إلى المفعول، وفيه اختصارٌ مع اعطاء معنى التوكيد؛ لأنّكَ تذكرُ المصدرَ وتدلُّ على الفعل بالنصبة التي فيه"(١١٠) .

وقد ورد المصدرُ لفعلهِ المحذوفِ وجوباً في كلام السيّدة الزهراء ع والمرادُ به الأمر والدعاء، فمن وروده في الأمر قولهُا ع لنساء المهاجرينَ والأنصار وهي تذكر سوءَ ما فعلَهُ رجالُهُنَّ في اختيار مَنْ لم يوصِ به رسولُ اللهِ ص :((**أَما لَعمري لَقد لَقِحَتْ، فَنَظِرَةً رَيْثَما تنتجُ**))(١١١)، فقد جاء المصدر (نَظِرَةً) نائبًا عن فعل الأمر، أي: انظروا نظرةً فحذف الفعل، وقُدّمَ المصدر، فأُنيبَ منابهُ.

و(نَظِرَةً) مفعول مطلق بمعنى الأنظار والتأخير(١١٢). ودلَّ استعمالُها ع للمصدر النائب عن فعله دون الفعل نفسه على المبالغة؛ إذ إنَّ المصدرَ النائبَ عن فعلهِ أبلغُ وأقوى وأثبتُ في تأدية معنى عاملِهِ(١١٣)؛ لأنّك إن تأمرُ بالمصدر فقد أمرتَ بالحدث المجرّد وهو آكدُ من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده(١١٤)، ثم إنَّ الأمر بالمصدر "يفيد إلى جانبِ الطلبِ معنًى آخرَ افصاحيًّا اِنفعاليًا فيه من الحثِّ والحضِّ على الفعل ما لا يوجد في صيغة الأمر المجردة"(١١٥)، فكان استعمالها ع للمصدر بدلًا من فعل الامر (أنظروا) للدلالة على المبالغة في تأدية معنى الفعل والحثِّ على القيام به.

المطلب الثالث: التقييد بـ(المفعول فيه):

يرى النحويونَ أنَّ المفعول فيه "هو ما نصب من اسم زمانٍ أو مكانٍ مقارن لمعنى (في) دون لفظها"(١١٦)، وأنَّ (مقارنة المعنى) أجودُ من ذكر تقدير (في)؛ "لأنَّ تقدير (في) يوهمُ جوازُ استعمالِ لفظِ (في) مع كلِّ ظرفٍ، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ من الظروفِ ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع) وكُلُّها مقارنٌ لمعناها ما دام ظرفا"(١١٧).

ويوافقُ الباحث فيما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرائيّ في مسألةِ حدِّ المفعول فيه من أنَّه لابدّ أن يذكرَ النحويونَ من أنَّه فضلةٌ وإلّا فنحو (أُنطُلِقَ يومانِ) و(سُوفِرَ يومُ الخميس) متضمّن معنى (في) وليسَ ظرفاً وإنّما هو نائبُ

فاعلٍ[١١٨].وبهذا يكون الحدُّ الجامعُ للمفعول فيه هو: الاسمُ الفضلةُ الدالُّ على زمانِ وقوعِ الحدث أو مكانه، أو مقدارِ كلٍّ منهما أو عددهما[١١٩].

وللظرف أهميَّةٌ كبيرةٌ في الكلام فهو من الزيادات التي لا بدّ منها في الجملة ليكتمل المعنى ويتضَّح ما كان مبهمًا لدى القارئ.

ويمكننا من تَعَرُّفِ أهمية الظرف في ضوء تعلُّقِهِ بعامله، فلا بدّ للظرف أن يكون متعلقًا بالعامل الذي عمل فيه النصب، فقولنا:(جلستُ فوقَ العشبِ) نجد أنَّ الظرف (فوقَ) متعلق بعامله (جلسَ) ، فالعامل (جلسَ) وإن دلَّ على زمنٍ مضيٍّ، وأدّى وظيفته في الجملة إلّا أنَّه لم يبيّن طبيعةَ هذا الجلوس، أهو فوق العشب أم بجانبه؟. وبيان هذا أنَّ العامل يؤدي معناه في جملته، ولكنَّ هذا المعنى لا يتمُّ ولا يكتمل إلّا بالظرف الذي هو جزءٌ متمّمٌ ومكمّل له، ففي مثل:(جلسَ المريضُ... قد نحسُّ في المعنى نقصاً يتمثَّل في مجموعةٍ من الأسئلةِ تدور في النفس عند سماع هذه العبارة، ومن بين هذه الأسئلة :أين جلسَ المريضُ ؟ أكانَ فوق السرير، أم أمامَهُ ،أم وراء الباب ؟ ومتى جلسَ أصباحاً أم مساءً ؟ وهكذا فإذا جاء الظرف الزمانيُّ أو المكانيُّ فقد أقبل معه جزءٌ من الفائدة، ينظم الى الفائدة المتحقّقة من العامل؛ فيزداد المعنى اكتمالًا بقدر الزيادة التي جلبها معه، فمجيئه إنَّما هو لسببٍ معين، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره، وهي عرض معناه، مع تكملة معنى عامله فلهذ وجب أن يتعلق به.

وممّا تقدم يتبينُ لنا أنَّ المفعول فيه إنَّما يؤتى به "لتقييد وقوع الحدث الذي اشتملت عليه الجملة بزمن معين، أو مكان معين"[١٢٠]، أو بيان مقدار الحدث أو عدده[١٢١]، فالقيد "الذي يعرضه يكون من جهة تعبيره عن الظرفية مكانيةً كانت أو زمانيةً؛ إذ إنّه قرينةٌ معنويةٌ دالَّةٌ على إرادةِ المفعولِ فيه أو الظرفِ"[١٢٢].

ومن ورود المفعول فيه ظرف الزمان قيداً للحدث في كلام السيّدة الزهراء ع قولُها لأمير المؤمنينَ ع في وصيّتها له: ((**إذا أنا مِتُّ فأدفنّي ليلًا، ولا تؤذنَنَّ بي أبا بكرٍ وعُمرَ**))[١٢٣]. فلو لم يرد الظرف (ليلًا) في كلامها ع لكانَ موعدُ الدفن مطلقًا في أيِّ وقتٍ يشاءُ أميرُ المؤمنينَ ع أن يدفنَها، ولكن بورود الظرف (ليلًا) صار وقتُ الدفنِ محدّدًا، لذا جاء هذا الظرفُ مقيّدًا للحدث دون بقية الأوقات الأخرى .

ومن ورود المفعول فيه ظرف المكان قيدًا في كلامها ع قولُها في مخاطبةِ الخليفة الأوّل وكلِّ من شايعَهُ في أمره من المسلمينَ: ((**يا بنَ أبي قُحافةَ، أفي كتابِ اللهِ أنْ ترثَ أباكَ ولا أرثَ أبي؟ لَقَد جِئْتَ شيئًا فَريًّا، أَفَعلى عَمْدٍ تركْتُمْ كتابَ اللهِ ونَبذْتُموهُ وراءَ ظهورِكُم؟**))[١٢٤]. فقد ورد المفعول فيه (وراءَ) لتقييد الحدث وتخليصه من نيّة الاطلاق وذلك بتعيين الجهة التي نبذَ هؤلاءِ القرآنَ الكريمَ فيها، ولو لم يكن المفعول فيه (وراء) موجودًا لاحتمل أن يكون وقوع الحدث في كل جهةٍ إلّا أنَّه بوروده قد خُصِّصَ المكانُ وتمَّ تحديدُ جهته.

ويرى الباحث أنَّ الظرفَ (وراءَ) قد خرج عن معناه اللغويّ الى معنى مجازيٍّ وهو عدمُ الامتثال الى ما أمرَ اللهُ تعالى به ،وورود هذا القيد في الكلام قد حقَّق دلالةً جليّةً ألا وهي بيانُ حقيقةِ هؤلاء من نبذهم للقرآن الكريم وذلك بعدم الامتثال لأوامره وأحكامه، وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدلُّ على مدى الابتعاد عنه وعدمِ الأخذِ بأحكامه، حيثُ كشف هذا القيدُ للمتلقي بأنَّ الحكمَ الذي صدر بحق فاطمةَ ع وأهلِ البيت ع لم يكن حكمًا موافقًا لما أمرَهُم اللهُ تعالى في كتابه العزيز بسبب ابتعادهم عن القرآن الكريم وأحكامه، وإنهم لم يجعلوا القرآن نصبَ أعينهم في بيان الأحكام واتخاذها.

المطلب الرابع: التقييد بـ(المفعول له):

المفعول له هو: "ما ينتصبُ من المصادر؛ لأنَّهُ عذرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه.... وذلك قولك : فعلتُ ذاكَ حذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذاكَ مخافةَ فلانٍ... فهذا كلُّه ينتصب لأنَّهُ مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لم فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّهُ لما طرح اللام عَمِلَ فيه ما قبله"[١٢٥].

وسمّي أيضًا: "المفعول لأجله، ومن أجله"[١٢٦]، وبهذا يكون ذكره قد أفاد تعليلًا، فهو "عِلَّة الإقدام على الفعل"[١٢٧] . ويكون إمّا علَّةً يرادُ تحصيلها بإيقاع الحدث أو علّةَ سبب في وجود الحدث[١٢٨].

الغرض من المفعول له وضروبه:

قد بيّن ابنُ السراج (ت٣١٦هـ) الغرضَ من ورود المفعول له في الجملة، وذلك أنَّهُ "عذرٌ لوقوعِ الأمر"[١٢٩]، وقد أوضح أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ذلك بقوله: "وإنما تذكرهُ لِيُعرف الغرضُ الذي من أجله فعلت ذلك الفعل"[١٣٠]، فالغرض منه هو ابانةُ تعليلِ حدوث الفعل ووقوعه.

والتعليل فيه يكون على ضربينِ[١٣١]:

الأوّل: ما يكون علةً يرادُ تحصيلُها، أي أنَّ العلّة المرادةَ ليست موجودةً في اثناءِ قيامِ الفعلِ وحدوثِهِ، وإنَّما هي غايةٌ مرادةٌ ومرْجوّةُ التحقيقِ، نحو: ضربتُ ابني تأديبًا، أي لأجلِ التأديب، فالتأديبُ علَّةٌ حاملةٌ على الضرب وهي ليست موجودةً في اثناءِ الضرب ، بل يراد تحقيقها به.

والآخر: أنْ تكونَ العلَّةُ حاصلةً وموجودةً، وهي كانت سببًا في دفع الفاعل على الفعل، فهي حاصلةٌ ولا يراد تحصيلُها، وذلك قولُك : قعدَ جُبْناً، فالجبنُ كانَ سببًا في القعود وهو حاصلٌ ولا يرادُ تحصيلُهُ.

وممَّا تقدم نجدُ أنَّ المفعولَ لهُ يأتي تقييدًا في الكلام وذلكَ ببيانِ علَّةِ وقوعِ الفعل وسببِ حصولِهِ، وتفسيرِهِ الدافعَ الذي دفع الفاعلَ للقيام بهذا الفعل واحداثِهِ، ولكي لا يبقى المحرِّكُ للفعلِ مُبْهمًا يؤتى بالمفعولِ لهُ لإيضاحِ ذلك المحرّكِ وبيانِهِ في نفس الفاعل[١٣٢]، والتصريح به؛ لأنَّ:" معناه التصريحُ بالعلَّةِ التي لأجلها وقع الفعل... فيفيد تخصيص ذلك الفعل بتلك العلَّة"[١٣٣].

فالغرض إذاً من ذكرهِ هو تربيةُ الفائدةِ والتعرّفُ على علَّةِ حدوث الفعل وبيانه.

دلالة التقييد بالمفعول له في حالاته الاعرابية:

إنَّ أغلبَ النحويينَ يرونَ أنَّ المفعولَ له في الأصلِ أنْ يكونَ مجرورًا بحرف التعليل، وذلك نحو: جِئتُ لطمعٍ في نائِلِكَ، ثم أُسقطَ حرفُ الجرِّ الذي يفيد التعليل توسّعًا، فأصبح التعبير: (جئتُ طمعًا لنائلك). وعلى هذا يكون المفعول له منصوبًا بنزع الخافض[١٣٤].

ومن المعروف " أنَّهُ لا يعدل من تعبيرٍ إلَّا يصحبُهُ عدولٌ من معنىً إلى معنىً"[١٣٥] آخر. ولذلك كان ثمَّةَ اختلافٌ بين معنى المفعول له المجرور وبين معنى المفعول له المنصوب، فالمجرور بحرف التعليل لا يكونُ إلَّا نصًّا في التعليل، بخلاف المنصوب فإنَّهُ لا يكون نصًّا في التعليل، بل هو محتملٌ له وللحاليَّةِ والمصدريَّة، فقولك: (جئتُ لرغبةٍ في الخير) هو نصٌّ في التعليل، أي بيانُ السبب من وراء المجيء.

وأمَّا إذا قلت: جئتُ رغبةً في الخير، فهذا لا يحتمل التعليل فقط، بل يحتمل أيضًا الحاليَّة، أي جئت راغبًا في الخير، ويحتمل كذلك المفعوليّة المطلقة، أي جئت مجيءَ رغبةٍ[١٣٦]. غير أنَّ الباحثَ يرى أنَّ (رغبةً) في قولنا (جئتُ رغبةً) يحتمل فيها أن تكون مفعولًا مطلقًا لفعلٍ مقدّرٍ، أي جئتُ أرغبُ رغبةً وليس على تقدير مجيءِ رغبةٍ؛ لأنَّ (مجيء) سيكون مفعولا مطلقا لـ(جئت).

وممَّا تقدم نصل إلى: "أنَّ التعبيرَ عن العلِّيّة أو التعليلِ بالمفعول له تعبيرٌ احتماليٌّ وليس قطعيًّا، بخلاف اللام إذ إنَّها نصٌّ في التعليل"[١٣٧]، وكذلك "إنَّ التعليل بالمفعول له يدلُّ على حصول العلَّة وحدوثِها وتقاربٍ في زمني حدوث

المصدر والفعل المعلّل، وأمّا مجيء اللام فيفيد الحصول وعدمه، ويفيد تباعدًا في زمني حدوث المصدر والفعل المعلّل"[١٣٨].

وبهذا نصل إلى أنَّ المتكلمَ إذا كان قصدُهُ التنصيصَ على العلَّة جاء بالمفعول له مجرورًا وأمَّا إذا أراد التوسّعَ في المعنى فإنَّهُ يأتي به منصوبًا بتقدير ما يؤوّل إليه الكلام.

وقد ورد المفعول له في كلام السيَّدةِ الزهراءع منصوبًا بكثرةٍ، ومنه ما ورد مجرورًا، فمن وروده منصوبًا في كلامها ع قولُها في خطبتها ذاكرةً أباها ص وسببَ بعثتِهِ من قبل الله تعالى إلى الناس: ((**اِبْتَعَثَهُ اللهُ اتماماً لأمرِهِ وعزيمةً على امضاءِ حُكْمِهِ، وانفاذًا لمقاديرِ حَتْمِهِ**))[١٣٩]، فقد ورد القيد (اتمامًا، عزيمةً، انفاذًا) الذي هو مفعول له مبيّناً سببَ بعثةِ النبيِّ محمّدٍ ص من الله تعالى، والدافعَ وراء هذا الابتعاث، فكان ذكرُهُ قد أزال الإبهام من أمر الإبتعاث للنبيِّ الأكرم ص؛ إذ إنَّهُ لو حذف هذا المفعول له من الكلام لأُبهم على المتلقي سببُ الابتعاث، ولم يعرفِ الدافعَ من ورائه، لذا نجدُهُ قد حقَّقَ دلالةً جليَّةً تنصُّ على تنبيهِ المخاطبينَ بأنَّ اختيارَ اللهِ تعالى لنبيِّهِ ص وابتعاثَهُ إلى الناس كان وراءه هدفٌ يرادُ تحصيلُهُ وتحقيقُهُ ألا وهو اكمال الحكمة التي خلق اللهُ تعالى الأشياءَ لأجلها واتمامها.

فقد أبان المفعولُ له في النصِّ الشريف علَّةَ وقوعِ الفعلِ وسببَ حصولِهِ فكان ورودُهُ بيانًا وتوضيحًا للمعنى، وذلك لأنَّ الغرضَ من ذكره مع فعلِهِ هو لأفادةِ تلبس الفعل به، وذلك من جهة وقوع الفعل له[١٤٠]، فكان ذكرُهُ اتمامًا للفائدة.

وقد يكون ورود هذا المفعول منصوبًا – لاستكمال شروط نصبه – دون جرِّهِ مع كون الجرِّ جائزًا فيه، إنَّما هو من باب التوسّعِ في المعنى، إذ قد يحتمل معانٍ أخرى كالحاليّة، أي متمّمًا وعازمًا ومنفذًا، ومعنى الحاليّة ليس هو معنى المفعول له، والله العالم.

وقد يكون ورود المفعول له في هذا النصِّ نكرةً مع جواز وروده معرفة هو من باب التعظيم والتفخيم، أي اتمامًا عظيمًا فخمًا لأمر البعثة، أو ربما يراد به الإطلاق وعدمُ الحصر؛ إذ التعريف فيه تحديد وتقييد وحصر[١٤١].

ومن وروده منصوبًا أيضًا في كلامها ع قولُها وهي تخاطب أباها ص في قبره بعد اقدام القوم على اجبار أمير المؤمنين ع لمبايعة الخليفة الأول:

نفســـــي علـــــى زَفَراتِهـــــا مَحْبُوسَـــــةٌ يَـــــا لَيْتَهـــــا خَرَجَـــــتْ مَـــــعَ الزَّفَـــــراتِ

لا خَيْـــرَ بَعْـــدَكَ فـــي الحَيـــاةِ وإنَّمـــا أَبْكِـــي مخافـــةً أن تطـــولَ حيـــاتي[١٤٢]

فقد ورد المفعول له (مخافةً) قيدًا في الكلام وذلك بكشفه علَّةَ وقوعِ فعلِ البُكاء من قبل السيَّدة الزهراء ع، وهذا الذكر للمفعول له قد أزالَ الإبهامَ من أمر وقوع البكاء، ورفع الغموض عنه وذلك ببيانه علَّةَ الفعل وسببه .

لذا نجد أنَّ التَّقييد بالمفعول له (مخافةً) حقَّقَ دلالةً تنصُّ على تنبيهِ المتلقي بأنَّ السببَ وراءَ هذا البكاءِ هو الخوفُ من طولِ الحياةِ بعدَ رسولِ اللهِ ص، وهو ربّما يكون لأمرين مجتمعينِ:

الأول: ما لاقتْهُ الزهراءُ ع من المصائب والأحزان بعدَ أبيها ص من الأمّة التي أوصاها رسولُ اللهِ ص بأمر الله تعالى بأهل بيته خيرًا.

والآخر: شدّةُ اشتياقِها ع لأبيها j وعدمُ القدرةِ والصبرِ على فراقِهِ من غيرِ رؤْيتِهِ.

وأمّا ورودُه مجرورًا بحرف التعليل في كلامها ع فقولها عند مخاطبتها الأنصار وهي تذكرُ مصيبةَ فَقْدِ أبيها ص: **((أتقولونَ ماتَ محمّدٌ ؟ فَخَطْبٌ جليلٌ استوسَعُ وهنُهُ، واستنهرَ فتقُهُ، وانفتَقَ رتقُهُ، وأُظلِمتِ الأرضُ لغيبتِهِ، وكُسِفَتِ الشمسُ والقمرُ، وَانْتُثِرَتِ النّجومُ لمصيبتِهِ))**[١٤٣].

إذ ورد المفعول له (لغيبته) مجرورًا بحرف التعليل (اللام) وقد أبانَ علَّةَ وقوعِ الفعل (أُظْلِمَت) من فاعله (الأرض) وبهذا نجده قد حقَّق دلالةً جلية تنصُّ على تنبيهِ المخاطبينَ بأنَّ سبب ظلمة الأرض قد جاء بسبب فقد النبي الأكرم ص وغيبته.

وكان الغرض من ذكره مع الفعل، هو من أجل افادة تلبس الفعل به من جهة وقوعه لأجله(١٤٤). والعلةُ فيه فاعليَّةٌ وليست غائيَّةً، أي هي علّةٌ حاملةٌ على قيام الفاعل بالفعل.

وكذلك الحال بالنسبة للمفعول له (لمصيبته)، إذ وردَ مجرورًا بحرف التعليل (اللام)، وقد دلَّ على بيان العلَّة من وقوع الفعل (انتثرت) من فاعله (النجوم).

ومن وروده مجرورًا أيضًا قولها ع في دعائها عقب صلاة العصر: ((**اللَّهُمَّ إنّي اسْتَهْديكَ لإرشادِ أمري**))(١٤٥)، إذ ورد المفعول له (إرشاد) مجروراً بحرف التعليل (اللام)، وقد دلَّ على بيانِ علَّةِ وقوع الفعل (استهدي) من فاعله، وإنَّ ورودَهُ مجرورًا هو تنصيصٌ على التعليل فقط، أي استهديك لأجل ارشادي وهدايتي.

وخلاصة القول إنَّ التقييدَ بالمفعول له سواء كان منصوبًا أم مجرورًا مؤخّرًا أم مقدَّمًا: "يأتي لبيان علَّةِ وقوع الفعلِ وسببِ حصولهِ، وتفسيره الدافعَ الذي دفعَ الفاعلَ للقيامِ به، ولكي لا يبقى المحرِّكُ للفعل مبهمًا يؤتى بالمفعول له لإيضاح ذلك المحرِّك في نفس الفاعل"(١٤٦)، وتوضيحه للمتلقي ليتسنى له معرفة علَّة وقوع الفعل وسببه.

الخاتمة:

بعد التوكل على الله تعالى وبتوفيقٍ منه جلَّى وعلا في صحبة كلام سيّدةِ نساءِ العالمينَ من الأوّلينَ والآخرينَ، ومصادر اللغة والنحو والبلاغة والتفسير وصل البحث الى نهايته، وهو قد رفد بمجموعةٍ من النتائج :

١. يدور مفهوم التقييد في تراثنا اللغويّ العربي حول الوصول الى المعنى المراد، وتحديده باستعمال أدواته التي يلجأ إليها المتكلم حين يريد اعلام المخاطب بما يريده وذلك بتضييق المعنى العام دون اطلاقه وشيوعه.

٢. لم يكن كلامُ السيّدة الزهراء ع خارجًا عن قواعد العربية وسننها، بل جاء موافقًا لها وعلى سننها، مع كثرة تضمينه لآيات كتاب الله تعالى .

٣. رفد البحث أنَّ المفعول به المحذوف جوازًا والمعلومَ لدى المتلقي هو تقييد في الكلام الغرض منه هو الاختصار والإيجاز في الكلام، ولهذا قد عرضتُ لهذا النمط فيما جاء من مباحث في الرسالة.

٥. يؤيّد الباحث من ذهب الى أنَّ التوكيد ملازم للمفعول المطلق في أنواعه المتعارف عليها عند النحويين، وكذلك أن المفعول المطلق لا تقتصر أنواعه على المؤكِّد والمبين بفرعيه، بل من الضروري أن يكون المبين للمقدار والنائبُ عن فعله كل منهما نوعًا من أنواعه أيضًا.

٦. يأتي المفعول فيه تقييدًا في الكلام وغرضه تحديد زمان وقوع الحدث ومكانه، وكذلك يأتي توكيدًا معنويًا لزمن عامله وذلك حين يكون ظرفًا زمانيًا مبهمًا، وأمَّا إذا كان مختصًّا فهو يؤسِّسُ معنىً جديدًا لم يكن موجودًا إلا بعد وقوعه في الكلام. وأمّا التقييد بالمفعول له فغرضه التصريح بالعلّة التي من أجلها وقع الفعل وإنَّ ثمّة فرقًا واضحًا بين المفعول له المنصوب والمجرور، فالمجرور نصٌّ على التعليل، وأمّا المنصوب فإنَّ العلة محتملةٌ، إذ إن هناك توسع في المعنى.

٧. التقييد باب واسع لا يقتصر على المفعولات والتوابع والحال والتمييز والاستثناء فحسب بل هناك تقييد بالنواسخ، والشرط، وضمير الفصل، ولهذا يرى الباحث أنه بالامكان أن تدرس هذه المسائل في بحث أو رسالة في كلام السيدة الزهراء (عليها السلام) .وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلامُ على نبيّنا محمدٍ وعلى آله الطاهرينَ .

هوامش البحث:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٦.

(٢) جواهر البلاغة :١٤١ .

(٣) موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٥٣٤.

(٤) ينظر: الاطلاق والتقييد : ٢٤٥ .

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٩٨، جواهر البلاغة :: ١٥٦ .

(٦)ينظر: المفصل : ٤٤ ، و شرح قطر الندى : ٢٠١، و معاني النحو : ٧٤/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل : ٧٠/٢ .

(٨) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : ٣٦٢/١ .

(٩) دلائل الاعجاز : ١٥٣ .

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية : ٣٩٧/٣ .

(١١) ينظر: السقيفة وفدك :٧٢ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، والاحتجاج :٢١٠/١ ، ٢٢٣ ، ٢٨١ .

(١٢) بلاغات النساء : ٣٣ ، والسقيفة وفدك : ١٣٩ ، والاحتجاج : ٢٥٧/١ .

(١٣) ينظر : البلاغة العربية: ٤٤٧/١ .

(١٤) بلاغات النساء : ٣٣ ، السقيفة وفدك : ١٣٨ ، الاحتجاج : ٢٥٦/١ .

(١٥) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣٩٧/٣ .

(١٦) ينظر : الاحتجاج : ١٦٣/١ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ .

(١٧) بلاغات النساء : ٣٣ ، والاحتجاج : ٢٥٧/١.

(١٨) فلاح السائل : ٢٣٨ ، حياة سيدة النساء : ٩١ .

(١٩) الاحتجاج : ٢١٠/١ ، وموسوعة شهادة المعصومين (ع) :١٦٦ ، والأسرار الفاطمية : ١٦٤ .

(٢٠) غريب الحديث : الخزي: ٢٣٩/١ باب (حرج) .

(٢١) ينظر : تهذيب اللغة : ٨٥/٤ مادة (حرج) ، وتاج العروس : ٤٨١/٥ ، مادة (حرج) .

(٢٢) سنن ابن ماجة : ١٢١٣/٢ الحديث (٣٦٧٨) باب حق اليتيم ، والسنن الكبرى :النسائي:٢٥٤/٨: الحديث(١٩٠٤) باب حق المرأة على زوجها.

(٢٣) ينظر: لسان العرب : ٢٢٣/٢ ، مادة (حرج) ، وتاج العروس :٤٨١/٥ (حرج) .

(٢٤) ينظر : معاني النحو : ١٢٧/٣ .

(٢٥) ينظر : المفصل :٦٣ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ٩٣/٢ ، والمساعد : ٤٤٢/١ – ٤٤٣ ، ومعاني النحو :٨١/٢ .

(٢٦) ينظر: الكشاف : ٥٢٧/٢.

(٢٧) ينظر: المفصل : ٦٣.

(٢٨) الاحتجاج : ٢٧١/١ ، وبحار الأنوار :٢٢٩/٢٩ ، ومواقف الشيعة :٤٦٥ ، وأعيان الشيعة :٣١٧ .

(٢٩) ينظر: المساعد : ٤٤٣/١ .

(٣٠) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٩٣/٢ ، البلاغة العربية : ٤٠/٢ .

(٣١) ينظر: المصدر نفسه : ٩٤/٢ ، البرهان في علوم القرآن : ١٦٣/٣ .

(٣٢) ينظر :الخصائص :٢٨٤/١

(٣٣) ينظر: المساعد :٤٤٣/١ .

(٣٤) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ٩٣/٢ ، حاشية الدسوقي : ٢٧١/٢ .

(٣٥) ينظر: المساعد: ٤٤٤/١ .
(٣٦) ينظر : البحر المحيط :٤٩٣/١٠ ، والدر المصون :٢٩/١١ .
(٣٧) بلاغات النساء: ٣٣ ، السقيفة وفدك : ١٣٧ ، الاحتجاج : ٢٥٥/١ .
(٣٨) ينظر: معاني النحو: ٨٢/٢ .
(٣٩) ينظر: الاطلاق والتقييد : ٨٤ .
(٤٠) ينظر: الكتاب: ٣٧٣/١ ، الخصائص : ٣٨١/٢ .
(٤١) ينظر: المفصل: ٤٤ – ٦١ ، شرح المفصل : ٢٩٥/١ – ٢٩٩ ، توضيح المقاصد : ٦٢٨/٢ .
(٤٢) ينظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها : ٧٦ .
(٤٣) ينظر: المصدر نفسه : ٩٦ – ١٠٣ .
(٤٤) السقيفة وفدك : ١١٤ ، وشرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) :٢٣٠/١٦ ، وموسوعة شهادة المعصومين(ع) :١٨٢ .
(٤٥) أوضح المسالك: ٦٦/٤ ، وينظر شرح التصريح : ٢٦٨/٢ ، همع الهوامع ٢٨/٢ .
(٤٦) شرح الأشموني: ٨١/٣ ، حاشية صبان : ٢٧٤/٣.
(٤٧) ينظر: توضيح المقاصد : ١١٥٠/٣ ، شرح التصريح : ٢٨١/٢ .
(٤٨) النحو الوافي : ١٢٠/٤ .
(٤٩) كشف الغمَّة :٣٧٢ ، والخصائص الفاطمية :٣٤٩/٢ ، وبحار الأنوار :١٣٣/٤٣ ،و كلمة فاطمة الزهراء : ١٨٣ .
(٥٠) ينظر : شرح ابن عقيل : ٧٠/٢ ، البرهان : ٧٤٩ .
(٥١) ينظر : البلاغة العربية : ٤٠/٢ .
(٥٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٣/٢ – ٤٦ ، همع الهوامع : ٨/٢ – ١٠ ، توضيح المقاصد : ٥٩٣/٢ – ٥٩٦ ، شرح الاشموني : ٤٠٣/١ .
(٥٣) البرهان : ٢٣٣/٣.
(٥٤) الكتاب : ٣٤/١ .
(٥٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٣/٢ ، معاني النحو : ٤٨/٢ .
(٥٦) ينظر : الخصائص : ٢٩٨/٢ .
(٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٣/٢ .
(٥٨) فلاح السائل : ٢٣٨ ، حياة سيدة النساء : ٨٩ .
(٥٩) ينظر: الكتاب : ٨١/١ ، اللمحة في شرح الملحة : ٣٢٢/١ .
(٦٠) ينظر: مفاتيح الغيب : ١٥٩/١٣ .
(٦١) ينظر: جواهر البلاغة : ١٥٩ .
(٦٢) السقيفة وفدك :٩٩، بلاغات النساء:٣٤ ،الاحتجاج :٢٦٧/١ ،الآية ٥٠ من سورة المائدة .
(٦٣) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٢٨/٣ – ١٢٩ ، الميزان : ٢١٣/٤.
(٦٤) ينظر : المفردات في غريب القرآن : ٢٢٠ .
(٦٥) لسان العرب : ١٦٦٨/٢ (زعم).
(٦٦) ينظر: أساليب الانشاء في كلام السيدة الزهراء : ١٣١ .
(٦٧) ينظر: دلائل الاعجاز : ١١١ .

[٦٨] ينظر: مفاتيح الغيب ٣٧٤/١٢ .

[٦٩] ينظر: البحر المحيط : ٢٨٧/٤ .

[٧٠] شرح ابن عقيل :٧٩/٢ ، وينظر : شرح الأشمونيّ : ٤٦٦/١ ، وشرح التصريح : ٤٩٠/١ .

[٧١] ينظر : جامع الدروس العربية : ٤١٣/٣ ، ومعاني النحو : ١٣٣/٢.

[٧٢] ينظر: الأصول في النحو: ١٦٠/١،واللمع في العربية : ٤٨/١ ، والمقتصد في شرح الايضاح : ٥٨١/١-٥٨٣، وشرح ابن عقيل :٧٧/٢ ، وشرح الاشموني: ٤٦٦/١ .

[٧٣] ينظر: جامع الدروس العربية :٢١٣/٣، ومعاني النحو ١٣٣/٢١.

[٧٤] ينظر: اللمع في العربية: ٤٨/١ ، وتوضيح المقاصد: ٦٤٥/٢ ، وأوضح المسالك: ١٨١/٢ ، وشرح ابن عقيل:٧٧/٢.

[٧٥] ينظر حاشية الصبّان :١٠٩/٢ ، ومعاني النحو : ١٣١/٢

[٧٦] شرح الكافية : ٢٩٨/١، وينظر : حاشية الخضري : ٢٢/١ .

[٧٧] البرهان في علوم القرآن : ٣٩٢/٢ .

[٧٨] ينظر: شرح الكافية الشافية : ٦٥٧/٢ ، وشرح الاشموني : ٤٧٢/١ ، وحاشية الصبان : ١٦٨/٢ .

[٧٩] حاشية ابن حمدون : ١٤٩/١ ، وينظر حاشية الخضري : ١٨٩/١ .

[٨٠] ينظر: حاشية الصبان : ١١٦/٢ ، حاشية ياسين : ٣٢٣/١ .

[٨١] ينظر: همع الهوامع : ٩٦/٢ .

[٨٢] الاحتجاج : ٢٧٠/١ ، وتفسير نور الثقلين :٤٠٠ ، ومواقف الشيعة :٤٦٤ .

[٨٣] ينظر :حاشية الدسوقي : ١٧٥/٢ .

[٨٤] ينظر : مختار الصحاح : ٣٢٢/١ ، مادة (هتف) ، ولسان العرب : ٣٤٤/٩ ، مادة (هتف) .

[٨٥] ينظر: النحو الوافي : ٢١١/٢ .

[٨٦] حاشية الدسوقي : ٦٥٠/١ .

[٨٧] ينظر: البحر المحيط : ٣٩٨/٣ ، البرهان : ٥٣٣ .

[٨٨] كتاب سليم بن قيس : ١٠٠ ، كلمة فاطمة الزهراء : ٢٩٦ .

[٨٩] الكتاب : ٢٩٩/١ ، وينظر شرح التصريح : ٣٢٣/١ .

[٩٠] شرح المفصل(ابن يعيش) : ٢٥٨/١ .

[٩١] ينظر: المصدر نفسه : ٢٥٨/١

[٩٢]، ينظر : شرح التسهيل (ناظر الجيش) : ١٨١٨/٢ ، والنحو الوافي : ٢٠٧/٢

[٩٣] ينظر حاشية ياسين : ٣٢٤/١ ، وحاشية الخضري : ١٨٦/١ ، والنحو الوافي : ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ .

[٩٤] حاشية ابن حمدون : ١/ ١٤٨ .

[٩٥] ينظر: النحو الوافي : ٢٠٨/٢ .

[٩٦] الاحتجاج : ٢٨٨/١ ، واللمعة البيضاء :٨٥٠ ، و حياة سيدة النساء : ٣٥٦ . والسَّجْح : المشيةُ السهلة : ينظر : لسان العرب :٦٤/١ (سجح) .

[٩٧] ينظر: النحو الوافي : ٢٠٩/٢ .

[٩٨] السقيفة وفدك : ١٣٩ ، والاحتجاج : ٢٥٧/١ ، وبحار الأنوار :٢٢٢/٢٩.

[٩٩] ينظر: شرح خطبة الزهراء : ١٦٦ .

[١٠٠] شرح المفصل : ٢٥٨/١ ، وينظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٥٨٢/١ .

[١٠١] ينظر: معاني النحو : ١٣٢/٢ .

(١٠٢) ينظر: شرح التصريح : ٤٩٠/١ ، والنحو الوافي : ٢٠٨/٢ – ٢٠٩ .

(١٠٣) ينظر: حاشية ياسين : ٣٢٤/١ ، والنحو الوافي : ٢٠٩/٢ .

(١٠٤)إقبال الأعمال :٩٤/٣، ومدينة المعاجز:١٢١ ، وكلمة فاطمة الزهراء : ٥٠.

(١٠٥) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح : ٥٨٢/١ .

(١٠٦) حاشية الخضري: ١٨٩/١ ، وينظر: النحو الوافي: ٢٢٠/٢، والموجز في قواعد اللغة العربية:٢٥٦/١، ومعاني النحو: ١٣٦/٢.

(١٠٧) ينظر : شرح ابن عقيل: ٧٩/٢ ، وشرح الأشموني:١١٥/٢ ، وجامع الدروس العربية: ٤١٧/٣ ، والنحو الوافي:١٣٦/٢ .

(١٠٨) شرح ابن عقيل: ٧٩/٢ ، وينظر شرح الصريح : ٤/٢ .

(١٠٩) ينظر : النحو الوافي : ٢٢٠/٢ ، معاني النحو :٢/ ١٤٦

(١١٠) الكشاف : ٣١٦/٤ ، وينظر : البحر المديد : ٣٥٥/٥ .

(١١١) السقيفة وفدك : ١١٨ ، والاحتجاج : ٢٩٠/١ ، وبحار الأنوار :١٦٠/٤٣ ، وفدك في التاريخ : ٦٦ .

(١١٢) ينظر: لسان العرب : ٢١٩/٥ ، مادة (نظر) .

(١١٣) ينظر: النحو الوافي : ٢٢٠/٢ ، ومعاني النحو : ١٤٦/٢ .

(١١٤) ينظر: معاني النحو : ١٤٦/٢ .

(١١٥) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين :١٦٤ ،وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(١١٦) شرح الكافية: ٦٧٥/٢ ، وينظر :اللمع :٥٥، وشرح قطر الندى: ٢٩٩، ودليل الطالبين:٥٦/١.

(١١٧) شرح الكافية :٦٧٥/٢ .

(١١٨) ينظر: معاني النحو: ١٥٧/٢.

(١١٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٩/٢ .

(١٢٠) البلاغة العربية: ٤٥٥/١ .

(١٢١) ينظر: الاطلاق والتقييد : ٢٥٩ .

(١٢٢) التقييد بالمفعولات : ١٢٨ .

(١٢٣) السقيفة وفدك :١٤٥ ، وكشف الغمّة :١٦٦/٢ .

(١٢٤) شرح الأخبار :٣٦/٣ ،والاحتجاج : ٢٦٧/١ ، وبحار الأنوار:٢٢٦/٢٩ ،وفدك في التاريخ:١٦٣، وحياة سيدة النساء:٣٤٧.

(١٢٥) الكتاب : ٣٦٧/١ – ٣٦٩

(١٢٦) أوضح المسالك :١٩٧/٢ ،شرح الاشموني : ٤٨٠/١ ، وينظر : شرح التصريح : ٥٠٩/١ .

(١٢٧) المفصل : ٧٢ .

(١٢٨) ينظر : أسلوب التعليل في اللغة العربية : ١٣٣.

(١٢٩) الأصول في النحو : ٦/٢ .

(١٣٠) الايضاح : ١٧٠ .

(١٣١) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٧٣/١ ،ومعاني النحو: ٢٠٠/٢، وأسلوب التعليل : ٣٣ .

(١٣٢) ينظر : الاطلاق والتقييد : ٢٦٦ .

(١٣٣) ارشاد الفحول للشوكاني : ١٥٥ .

(١٣٤) ينظر : اللمع في العربية : ٥٩ ، وهمع الهوامع : ١٣٣/٢ ، وحاشية الصبان : ١٧٩/٢.

(١٣٥) معاني النحو: ٢٠١/٢ .

(١٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠١/٢ ، التقييد بالمفعولات : ١٨٩.

(١٣٧) أسلوب التعليل : ١٥١.

(١٣٨) المصدر نفسه : ١٤٩ ، وينظر معاني النحو : ٢٠٢/٢.

(١٣٩) السقيفة وفدك : ١٣٨ ، والاحتجاج : ٢٥٧/١ ، والأنوار العلوية :٢٩٤ ، وحياة سيدة النساء : ٣٣٨.

(١٤٠) ينظر: حاشية الدسوقي : ٢٧٠/٢.

(١٤١) ينظر: البلاغة العربية : ٤٠٤/١ ، ٤٠٨.

(١٤٢) بيت الأحزان :١١٨ ، وشرح احقاق الحقّ :٤٣٥/١٠ ،والأسرار الفاطميّة :١٢٢ ،وكلمة فاطمة الزهراء : ٢٥٦.

(١٤٣) الاحتجاج : ٢٧٠/١ ،وبحار الأنوار:٢٢٧/٢٩ .

(١٤٤) ينظر: حاشية الدسوقي : ٢٧٠/٢.

(١٤٥) فلاح السائل : ٢٠٣، وبحار الأنوار:٨٧/٨٣ ،و حياة سيدة النساء : ٨٧.

(١٤٦) الاطلاق والتقييد : ٢٦٦.

المصادر والمراجع

❋ القرآن الكريم.

أولاً: المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٢٩هـ .٢٠٠٨م.
- الاحتجاج، ابو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي(ت٥٢٠هـ)، تح: الشيخ إبراهيم البهاديّ، والشيخ محمد هادي، إشراف: الشيخ جعفر السجانيّ، دار الأسوة، طهران ـ إيران، ط٦، ١٤٢٥هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، تح: الشيخ أحمد عزو عناية، قدّم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- أساليب الإنشاء في كلام السيّدة الزهراء، عامر سعد نجم عبد الله الدليميّ، العتبة العلوية، النجف الأشرف، د.ط، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د.قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، د.ط ، (د.ت).
- الأسرار الفاطميّة ، الشيخ محمد فاضل المسعوديّ ، تحقيق وتقديم : السيّد عادل العلويّ ، مؤسّسة الزائر في الروضة المقدسة لفاطمة المعصومة (ع) ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ .
- إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد السهرويُّ(ت٤٣٣هـ)، تح: أحمد بن سعيد بن محمد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ.
- أسلوب التعليل في العربية ، أحمد خضير عباس ،دار الكتب العلميى ، بيروت ـ لبنان ،ط١ ،١٤٢٨هـ .

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السرّاج(ت٣١٦هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ.

❖ الاطلاق والتقييد في النص القرآني، د.سيروان عبد الزهرة الجنابي، دار الصفاء، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤٣٣هـ.

❖ إقبال الأعمال ، السيد ابن طاووس (ت٦٦٤هـ)، تح: جواد القيوميّ الأصفهانيّ ، مكتب الإعلام الإسلاميّ ، ط١ ،١٤١٦هـ .

❖ أعيان الشيعة ، السيّد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ) ، تح: حسن الأمين ، دار التعارف ، بيروت ـ لبنان ، د.ط ، د.ت .

❖ الأنوار العلوية ،الشيخ جعفر النقديّ (ت١٣٧٠هـ) ، مكتبة النجف الأشرف ،ط٢ ، ١٣٨١هـ .

❖ بحار الأنوار الجامعة لدُرَرِ أخبار الأئمة الأطهار، العلاّمة محمد باقر المجلسي(ت١١١١هـ)، تح: مجموعة من العلماء، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

❖ البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن، بدرُ الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية البابي الحلبي ، ط١ ،١٣٧٦هـ .

❖ بلاغات النساء، ابو الفضل احمد بن أبي طاهر طيفور(ت٢٨٠هـ)، اعتنى به وفهرسه: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م.

❖ البلاغة العربية أُسسها، وعلومها، وفنونها، وصورٌ من تبطيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن جنّكة الميداني، دار القلم ـ دمشق، دار الشامية ، بيروت، ط٣، ١٤٣١هـ.

❖ بيت الأحزان ، الشيخ عباس القميّ (ت١٣٥٩هـ) ، دار الحكمة ، قم ـ إيران ،ط١ ، ١٤١٢هـ .

❖ تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، (د.ت).

❖ التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، تصحيح وتدقيق: مركز الإمام الحسن المجتبى للتحقيق والدراسات، مط الأميرة ، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٣١هـ ـ٢٠١٠م.

❖ تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

❖ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين(ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

❖ تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.

❖ تفسير نور الثقلين ، الشيخ الحويزيّ (ت١١١٢هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق : السيد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، ط٤ ،١٤١٢هـ .

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ الهروي(ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- الجملة الفعلية، د.علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزديّ(ت٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشميّ (ت١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د.يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصميّ الحنبليّ النجديّ(ت١٣٩٢هـ)، د.ط، (د.ت).
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، محمد بن عرفة الدسوقي(ت٢٣٠هـ)، تح: د.خليل ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- حاشية السجاعيّ على شرح قطر الندى، أحمد بن أحمد السجاعي(ت١١٩٧هـ)، ومعها: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ.
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعيّ(ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- حاشية ياسين على شرح التصريح، الشيخ ياسين بن زين الدين العليميّ الحمصيّ(ت١٠٦١هـ)، مطبوع بهامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ط، (د.ت).

- حياة سيدة النساء - دراسة وتحليل -، باقر شريف القرشيّ، تح: مهدي باقر القرشي، دار الذخائر الإسلامية، ط٧، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٣هـ)، تح: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- الخصائص الفاطمية ، الشيخ محمد باقر الكجوريّ (ت١٢٥٥هـ) ، تحقيق وترجمة:سيد علي جمال أشرف ،إنتشارات الشريف الرضيّ ، ط١ ،١٣٨٠هـ .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تح: د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم - دمشق، د.ط، (د.ت).
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٤م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرميّ المقدسيّ الحنبليّ(ت١٠٣٣هـ)، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، د.ط ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

❖ السقيفة وفدك، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهريّ البصريّ البغدادي(ت٣٢٣هـ)، رواية عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي(ت٦٥٦هـ)، تقديم وجمع وتح: د.محمد هادي الأميني، مكتبة نينوى الحديثة، طهران، د.ط، (د.ت).
❖ سنن ابن ماجه، الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت٢٧٣هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ط، (د.ت).
❖ السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائيّ(ت٣٠٣هـ)، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.
❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهاية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ ـ٢٠٠٨م.
❖ شرح احقاق الحقّ ،السيد المرعشيّ (ت١٤١١هـ) ، تحقيق وتعليق : السيد شهاب الدين المرعشيّ ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ ، قم ـ إيران ،د.ط ، د.ت .
❖ شرح الأخبار ،القاضي النعمان المغربيّ (ت٣٦٣هـ) ، تح:السيدمحمد الحسينيّ الجلاليّ ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ، د.ط ، د. ت .
❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي(ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م.
❖ شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر، د.ط، (د.ت).
❖ شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، دراسة وتح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.
❖ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهريّ(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
❖ شرح خطبة الزهراء ، محمد باقر المجلسي، القاضي النعمان المغربيّ، الأنصاري التبريزي(ت٣١٠هـ)، تح وإعداد: السيد باقر الموسوي، مؤسسة البلاغ، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ ـ٢٠٠٩م.
❖ شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضيُّ الأُستراباديّ(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط: أنصار الله، ط١، ١٤٢٤هـ.
❖ شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك بن عبد الله الطائيّ تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، (د.ت).

❖ شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ(ت٦٤٣هـ)، تح: د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، د.ط، (د.ت).

❖ شرح نهج البلاغة ،ابن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٦هـ) ،تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابيّ الحلبيّ وأولاده ، د.ط ، ١٩٦٢م .

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) : تح : د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ـ لبنان ،ط١ ، ١٤١٤هـ .

❖ صحيفة الزهراء (ع) ،الشيخ جواد القيّوميّ ، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ، ط١ ،١٣٧٣هـ .

❖ كشف الغمّة ،ابن أبي الفتح الإربليّ (ت٦٩٣هـ) ، دار الأضواء ، بيروت ـ لبنان ،ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

❖ لسان العرب، أبو القضل جمال الدين محمد بن مكرّم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

❖ اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، د.ط،/ ١٩٩٤م.

❖ اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع الجذامي المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم سالم الساعديّ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ.

❖ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، (د.ت).

❖ اللمعة البيضاء ، التبريزيّ الأنصاريّ (ت١٣١٠هـ) ،تح :السيد هاشم الميلانيّ ،دفتر نشر الهاديّ ،قم ـ إيران ،ط١ ،١٤١٨هـ .

❖ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

❖ مختار الصحاح، أبو عبد الله زين الدين بن أبي بكر بن القادر الرزاي(ت٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.

❖ مدينة المعاجز، السيد هاشم البحرانيّ (ت١١٠٧هـ)،تح:الشيخ عزّة الله المولائيّ الهمدانيّ ،مؤسسة المعارف الإسلامية ، قم ـ إيران ،ط١٤١٣،١هـ.

❖ المساعد علي تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د.محمد كامل بركات، دار المدني، جدَّه ـ السعودية، د.ط، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٤م.

❖ معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني(ت٣٨٤هـ)، تح: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ط، ١٤٢٩هـ ـ٢٠٠٨م.

❖ معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر، عمّان ـ الأردن، ط٥، ١٤٣٢هـ ـ٢٠١١م.

❖ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، ضبطه: هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، (د.ت).
❖ المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري، تح:د. محمد محمد عبد المقصود، ود.حسن محمد عبد المقصود، تقديم: أ.د.محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.٢٠٠١م.
❖ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والأعلام، د.ط، ١٩٨٢م.
❖ المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزديّ المعروف بالمبرّد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د.ط ، (د.ت).
❖ مواقف الشيعة ، الأحمديّ المامنجيّ ،مؤسسة النشر الإسلاميّ ، قم ،ط١ ،١٤١٦هـ .
❖ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، د.ط، ١٤٢٤هـ.٢٠٠٣م.
❖ موسوعة شهادة المعصومين (ع) ،لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (ع) ، انتشارات نور السجاد ، مط:اعتماد ،قم ،ط١،١٣٨٠هـ .
❖موسوعة النحو والصرف والأعراب ،د. أميل يعقوب ،انتشارات استقلال إيران ،طهران ،ط٥ ،١٣٨٤هـ.
❖ النحو الوافي، عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، (د.ت).
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

❖ التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم، ياسين عبد الله نصيف(أطروحة دكتوراه)، إشراف: د.نهاد العاني، كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية، ١٤٢٥هـ.٢٠٠٥م.